## فوق الطاولة

هني الحمدان

### قرارات الحكومة الخاطئة!

لا يختلف اثنان على أن بعض القرارات إذا كانت مقيدة أو ليست بالوقت المناسب، تكون معرقلة ومحبطة لسير الإنتاج، وقد تصل إلى تنصل بعض الجهات والتراجع عن دورها المعهود.

فما تضعه الحكومات من تعليمات وضوابط واشتراطات وأنظمة لعمل أي نشاط من الأنشطة، من تجارية وغيرها على درجة بالغة من الأهمية، حيث لا تستقيم حياة الناس وتجارتهم وأعمالهم دونها. لكنها ليست بلا ثمن على الاقتصاد بمختلف جوانبه من نمو ومنافسة وتكاليف وأسعار وغيرها. ومن ثم، فإن جودة القوانين والقرارات مطلب بالغ الأهمية. وحصلت مشكلات كثيرة في دول كثيرة نتيجة وجود عيوب كبيرة في سياسات وتنظيم مسير الأنشطة. وما يهم هنا موضوع القرارات التي اتخذتها الحكومة بوقت سابق وما سببته من إرباكات كبرى، وخاصة على مسألة التكاليف والأسعار التي تضاعفت مرات، فالقوانين في أي بلد في العالم مؤثرة بوضوح في إنتاج وتكاليف البيع، وفي أسعار السلع والخدمات من عقار وسكن وطعام وصحة ونشاط تجاري وغيرها من السلع والخدمات. إن العوامل المسببة للتضخم وارتفاع الأسعار بصورة مباشرة أو غير مباشرة كثيرة، ومنها بعض القرارات الخاطئة وبعض القوانين الحكومية الناظمة، التي تأتي بمكان ليس صحيحاً... كيف يتم ذلك؟ إذا كان القرار يحد أو يضيق أنشطة التاجر مثلاً أو المورد ويكبده دفع ضرائب وأموال ربما ينعكس أثره على حركة إمداداته وخروجه من دائرة العمل كلياً، وللأسف قد حصل ذلك، وهنا تأثيرات تتسبب في زيادة التكاليف على المنتجين والبائعين، وطبعا يترتب على زيادة التكاليف وزيادة الأسعار بصورة مباشرة وصورة غير مباشرة على المستهلكين.

اليوم قررت الحكومة إلغاء قرارها الخاطئ جملة وتفصيلاً بعد ما تسبب في حصول ويلات سعرية جهنمية، إضافة لجملة مسببات أخرى لعبت دوراً في الغلاء الفاحش في أسعار الأسواق، والقرار هو إلغاء نسبة الـ١٥ بالمئة التي تم فرضها على التجار والموردين، لقد ترك هامشاً كبيراً من عدم الثقة بين التاجر والحكومة، بوقت أن الثقة معدومة، وحسب لغة التجار، فالقرار أوجد حالة سلبية، وسبب ارتفاعات بالأسعار فبعض القرارات الحكومية لم تكن على درجة تسهل انسيابية دخول البضائع وليست كافية لتكون ذات تدخل إيجابي وتسهم في اعتدال أو خفض الأسعار، فبدلاً من تسهيل الاستيراد وضعت عقبة بوقتها، مما صعب من مسألة الاستيراد للبضائع وجعلها عملية مرهقة وشاقة وهنا لم تأت في مصلحة المواطن، بل لمصلحة الحكومة!

ليس فرض نسبة الـ١٥ بالمئة القرار الخاطئ الوحيد، بل كان هناك بعض المعوقات والقرارات الخاطئة التي لابد من إعادة النظر بها ومن المؤكد أنها ستسهم بانخفاض الأسعار في حال تم إلغاؤها... قد!!

المطلوب الآن جودة التعديل في القرارات والقوانين بما يسهم في خفض التكاليف فخفض الأسعار، وجودة التعديل يلزمها تحقق شرط جوهري، وهو النظر في طبيعة القوانين ومدى جودتها، وتحقيق الجودة له متطلبات أساسية، وعلى متخذ القرار التوقف ملياً عند الآثار المتوقع حدوثها في المستقبل نتيجة تطبيق قرارات جديدة.

وما القرارات والقوانين الأنسب للأنشطة حسب التوجهات الاقتصادية وكيف ستكون القرارات لو جرى تغييرها..!

صياغة قرارات داعمة ومنسجمة مع أهداف كل الأطراف من حكومة وتاجر ومستهلك هي القادرة على كبح جنون الأسعار، وكلما خففت الحكومة من أعباء تكاليف الأنشطة والإنتاج كانت الأسعار معتدلة، وذلك سيسهم في الحد من ارتفاع الأسعار، ويسهم في نمو الناتج الإجمالي ويعزز من ترتيبها في مؤشرات سهولة الأعمال، ويحسن من ترتيبها في مؤشرات مكافحة الفساد.

### «الوطن» تنشر تفاصيل ملف فساد جمارك نصيب.. وملف اللاذقية انتهى

# تحقيقات وتوقيفات تطول العشرات من الجمركيين والتجار والمخلصين في معبر نصيب وقسم منهم هرب خارج القطر

عبد الهادي شباط

كشف مصدر في معبر نصيب لـ«الوطن» عن توقيف عدد من العاملين في جمارك نصيب من مهام ومستويات إدارية مختلفة على التوازي مع تحقيقات جارية مع عشرات التجار ممن أدخلوا بضائعهم عبر منفذ نصيب الحدودي خلال الفترة الماضية.

وعن سبب التوقيفات والتحقيقات الجارية في نصيب بين المصدر أنها تعود لعدد من المخالفات والتجاوزات التي من أهمها تزوير إشعارات بنكية مزورة هي بحدود الـ٢٠٠ مليار ليرة بعد احتساب غرامات هذه البضائع التي تعود للبيانات المزورة بحكم الاستيراد تهريباً.

وبين المصدر أن من قام بتزوير الإشعارات والبيانات الجمركية هو مكتب تخليص جمركي، وبعد اكتشاف حادثة التزوير هرب أصحابه خارج البلد حسبما يتم تداوله بين العاملين في المعبر، في حين سهل بعض الموظفين حدوث حالات التلاعب والتزوير عن قصد أو من دون قصد.

وحالياً لا تزال التحقيقات جارية وتتسع مع عدد مهم من العاملين منهم من المتورطين أو المشتبه في تورطهم أو لاستكمال التحقيقات وهو ما دفع لترميم الشواغر التي خلفتها التحقيقات والتوقيفات بما يضمن سير العمل الجمركي في المعبر وتقديم الخدمات الجمركية بما لا يعطل العمل وحركة التبادل التجاري وغيره من الأنشطة الاقتصادية والخدمية.

وربما أن ما حدث في معبر نصيب الحدودي مع الأردن يعيد بنا الذاكرة لبضعة أشهر ومخالفات مشابهة في أمانة اللاذقية الجمركية حيث وجد في حينها عدد من التجار والمستوردين أنفسهم في (ورطة) لجهة الحجز على بضائعهم في الأمانة لأنه تم توريد هذه البضائع بأسماء بعض المخلصين الجمركيين الذين طالتهم التحقيقات ومنهم من ثبت تورطه وتم الحجز على مستوداته.

وقد أوضح وقتها عدد من أعضاء غرف التجارة والمستوردين أن هناك مهنة جديدة سببها عدم رغبة بعض المستوردين في التعامل مع منصة تمويل المستوردات وإجراءاتها بشكل مباشر، فلجأ إلى التعامل مع وسيط يقوم بتمويل إجازة استيراده مقابل حصوله على نسبة من قيمة الإجازة (أجور كانت في البداية عند حدود ٥ بالمئة لكنها سرعان ما ارتفعت وباتت تتجاوز ٣٠ -٤٠ بالمئة في بعض الحالات عبر قيام الوسيط بتمويل إجازة الاستيراد لدى المنصة لقاء حصوله على عمولة متفق عليها مع صاحب إجازة الاستيراد الفعلي، مقابل تحمل الوسيط المخاطرة من تبدلات سعر الصرف وتبعاته وأثره المالي في قيم تسديد إجازة الاستيراد.

وعلمت «الوطن» أيضاً بملف التزوير والمخالفات في بعض الأمانات ومنها أمانة اللاذقية حيث أفاد بعض العاملين في الجمارك بأنه بدأ مع نهاية العام الماضي شهر (كانون الأول) واستمر عدة أشهر وتم إنهاؤه في اللاذقية، وطالت العقوبات المتورطين بالفساد وهم أمين مستودع وخفير وكشاف، حيث أسفرت التحقيقات عن تزوير أكثر من ١٤ وصلاً بنكياً (شيكات مصرفية) تعود لمصرف سورية المركزي في اللاذقية.

### بقيمة ٢٠٠ مليار ليرة

# المالية تعلن عن مزادها الرابع للأوراق المالية الحكومية

الوطن

أعلنت وزارة المالية عن المزاد الرابع للأوراق المالية الحكومية لعام ٢٠٢٣، لإصدار سندات خزينة بأجل سنتين وبنطاق مستهدف بقيمة ٢٠٠ مليار ليرة، حيث يقام المزاد اليوم الإثنين ٢٠٢٣/١١/٢٠، ليكون تاريخ التسوية في ٢٠٢٣/١١/٢٦.

وأوضحت الوزارة أنه يحق للمصارف العاملة الخاصة والعامة ولشركات الوساطة المالية المؤهلة المشاركة في المزاد بشكل مباشر، كما يحق للأفراد الطبيعيين والاعتباريين المشاركة من خلال فتح حساب لدى أي من شركات الوساطة المالية أو لدى أي من المصارف العاملة المؤهلة للاكتتاب على هذه السندات أيضاً، علماً بأن تداول هذه الورقة المالية متاح في سوق دمشق الأوراق المالية، ما يعطيها ميزة السيولة، بالإضافة للاستفادة من الفوائد التي سيتم منحها نصف سنوياً بنسبة فائدة ستتحدد بناءً على العروض المقدمة والتي سيعلن عنها بعد انتهاء أعمال الاكتتاب.

جدير بالذكر أن المزاد الثالث كان بتاريخ ٢١ آب ٢٠٢٣ لإصدار سندات خزينة بأجل خمس سنوات وبنطاق مستهدف بقيمة ٣٠٠ مليار ليرة، وكان مدير الإيرادات العامة في وزارة المالية أنس علي قد أوضح لـ«الوطن» أن هذا الشكل من التمويل هو بخلاف التمويل التضخمي الذي يقوم على الاستدانة أو التمويل من المصرف المركزي، في حين تعتمد سندات الخزينة التي طرحتها المالية على الأموال الحقيقية التي تمثل جزءاً من المعروض النقدي المتداول أو المدخر، وأن هذه المزادات تحمل جملة من الإيجابيات في السياسة المالية والنقدية فهي توفر لوزارة المالية قناة تمويل إضافية للإنفاق العام وعند توجيه الإنفاق نحو الشق الاستثماري سيتم تحقيق زيادة في التشغيل والإنتاج والمزيد من العرض السلعي وبالتالي تحسن الناتج المحلي الإجمالي.



### بحضور خمسة وزراء

# ورشة عمل لوضع أسس جديدة للتخطيط العمراني

**وزير الإسكان لـ«الوطن»:**

## مشروع مرسوم لوضع التخطيط العمراني في المسار الصحيح

**وزير الإدارة المحلية لـ«الوطن»:**

## الحكومة جادة بمحاسبة المخالفات العمرانية وما بني على باطل فهو باطل

هناء غانم

وضع أسس جديدة للتخطيط العمراني لكامل الجغرافية السورية كان عنوان ورشة العمل التي أقامتها أمس وزارة الأشغال العامة والإسكان في فندق الداما روز بحضور خمسة وزراء: وزير الأشغال العامة والإسكان والإدارة المحلية والبيئة والسياحة والزراعة والتعليم العالي وكان هناك اتفاق على ضرورة مواكبة التطورات والتبدلات الناتجة عن استخدام التكنولوجيا مع مراعاة خصوصية التجمعات العمرانية وهويتها وانعكاسها على النسيج الحضري.

### نتيجة وليست بداية

وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس سهيل عبد اللطيف أكد أن هذا اللقاء حصيلة ثمار عدة اجتماعات لوضع أسس تخطيط لكامل المساحة الجغرافية مع مراعاة خصوصية كل وحدة إدارية، لافتاً إلى أن ذلك يأتي في إطار تطبيق السياسات والخطط التي وضعتها الوزارة ضمن رؤية تطويرية لعمل الحكومة ولاسيما مراجعة القوانين والمراسيم الخاصة بقطاع الإسكان لتكون أكثر مرونة ووضوحاً وعدالة وتحقق المصلحة الوطنية وتتماشى مع مرحلة إعادة الإعمار، كذلك انطلاقاً من رؤية الوزارة ومهامها التي تتمثل في إقامة مجتمعات عمرانية متطورة متكاملة ومستدامة، تتجاوز الأضرار والآثار الناجمة عن الحرب الظالمة على سورية وتداعيات كارثة الزلزال بآليات تخطيطية مبنية على أسس مكانية، والضبط الشديد لواقع العمل في المخططات التنظيمية بما يضمن الحفاظ عليها وعدم الإضرار بأي توجهات مستقبلية بشأنها.

### مرسوم لأسس التخطيط

وأكد عبد اللطيف أن كل ذلك يتطلب إعداد مشروع /مرسوم/ خاص بأسس التخطيط العمراني يراعي خصوصية الوحدات الإدارية بما يضمن الاستخدام الأمثل للأراضي ويلبي المتطلبات المعمارية الوظيفية والجمالية ويحسن توزع الخدمات للمنشآت كافة وشبكات الطرق والنقل وخدمات المناطق الصناعية والحرفية لتأمين الاحتياجات الضرورية للازدياد الطبيعي للسكان.

### خطوة لمسار صحيح

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد عبد اللطيف أن مشروع المرسوم يأتي ضمن إستراتيجية وزارة الإسكان وهو خطوة مهمة لوضع التخطيط العمراني في المسار الصحيح، ونأمل أن نصل إلى وضع أسس للتخطيط العمراني يرتقي إلى أعلى مستوى ويلبي طموحات المرحلة القادمة، مما يستدعي المناقشة الواسعة العلمية المنطقية مع العديد من الجهات بغية الوقوف عند الإجراءات المتخذة على الواقع وتقييمها واقتراح ما يجب أن تكون عليه هذه الأسس من قبل أصحاب الاختصاص والمسؤولية.

مشيراً إلى أنه سيتم وضع التوصيات والمقترحات الناتجة لتكون ضمن رؤى وخطط تنظيمية من شأنها تطوير العمل بما يلبي المتطلبات والطموحات، مؤكداً على أهمية التعاطي مع المخططات التنظيمية بمسؤولية عالية تخدم أهداف التنمية المستدامة.

لافتاً إلى أن سورية تشهد منذ بداية إطلاق عملية التحديث والتطوير توجهاً جديداً نحو تطوير عملية التخطيط بجميع مستوياته المكانية ليشمل أهدافاً تنموية وإستراتيجيات معاصرة من أجل تحقيق تنمية متوازنة ومستدامة تتكامل مع التخطيط التنموي القطاعي القائم، حيث شهدت المدن الكبرى والبلدات والقرى في سورية خلال الفترات الماضية تغيرات عديدة فرضت ضرورة إعادة النظر بأسس التخطيط العمراني السارية التي مضى على وضعها أكثر من نصف قرن.

### منعكسات شديدة

وأضاف الوزير: إن الحرب التي عصفت بالبلاد منذ عام ٢٠١١ وما أفرزته من منعكسات شديدة على مختلف الأصعدة وضعت الجهات والمؤسسات الحكومية أمام تحديات غير مسبوقة كماً ونوعاً، مما يستوجب تطوير مناهج وأساليب جديدة تلبي احتياجات الواقع المتغير بسبب الانزياحات السكانية على المستوى الوطني والأضرار المكانية الكبيرة في مختلف المناطق وعلى مختلف القطاعات، حيث فاقمت الحرب الإشكاليات المكانية والتنموية، لتأتي بعدها تداعيات كارثة الزلزال مما عمّق هذه التحديات وأصبحت الحاجة ملحة لمرحلة انتقالية تتجه فيها سورية نحو التعافي العمراني والعودة إلى محركات النمو المستدام اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً، وبالتالي فإن عملية التعافي العمراني تتطلب مراجعة متأنية لواقع التخطيط الحالي بما له من أثر مباشر في تحقيق تنمية حضرية متوازنة، انطلاقاً من مستوى التخطيط الوطني الشامل وصولاً للمستويات التخطيطية (الإقليمية – الهيكلية والمحلية)، كونها تتيح الاستخدام الأمثل والأكثر كفاءة لمختلف الموارد المحلية رغم محدوديتها بما فيها المادية والبشرية والفنية والمالية.

وتحليل للأسباب والظروف التي أدت لرسم المشهد العمراني الحالي/الراهن ومدى الاستعداد لتبني واعتماد سياسات وخطط مستدامة من خلال وضع الأسس والمعايير التخطيطية اللازمة.

### جميعنا مسؤولون

بدوره وزير الإدارة المحلية والبيئة في إطار السعي لاستصدار صك تشريعي للوحدات الإدارية لمساعدتها على تلبية احتياجاتها الحالية والمستقبلية عبر مجموعة من الأسس والإجراءات التي تحدد المسؤوليات والنواظم التي تساعد في عمليات إعادة الإعمار وفق قوانين واضحة تلبي الاحتياج مؤكداً أن المجتمع كله مسؤول عن إيصال أشخاص أكفاء إلى الوحدات الإدارية وعن متابعة تقييم وعمرانية، قائلاً: يجب ألا ننظر إلى العمران كعمران فقط وإنما يجب أن ننظر للأراضي بتوصيفها، ولابد قبل الولوج إلى داخل مخططاتها التنظيمية أن ننظر إلى ما يحدث خارجها ومعالجة كل المخالفات الموجودة حالياً على الأراضي الزراعية.

وفي المستقبل يجب ألا يكون هناك أي توسع في المخططات التنظيمية على حساب الأراضي الزراعية والاتجاه فقط بالأراضي التي لا يمكن استثمارها زراعياً لأن أمننا الغذائي أصبح متوقفاً على ما تبقى من أراضي زراعية وحراجية تعتبر هي مصدر الغذاء والبيئة، مشيراً إلى أن أساس التخطيط العمراني يجب أن يستند ضمن أسس علينا احترامها لأنه بتطبيق مشروع المرسوم لن يسمح بأي تعديلات مهما كانت عند التطبيق. مشيراً إلى أهمية أخذ النقاط الإيجابية واستبعاد واستئصال التجارب التي تحوي ثغرات سلبية تشوه الهوية البصرية أو تمنح استثناءات خارج سياق التنظيم العمراني وهذا مهم للحفاظ على الأراضي الزراعية والموارد الطبيعية على كامل المساحة الجغرافية.

### جادون ومستمرون

وفي تصريح لـ«الوطن» حول قرارات هدم المخالفات في منطقة دمشق والتي ازدادت مؤخراً قال: إن الحكومة اليوم جادة ومستمرة في تطبيق هذا الموضوع وهناك جملة من البلاغات قد صدرت وسوف تصدر لمحاسبة كل المخالفين لأن كل ما يبنى على باطل هو باطل.

### تلبية الاحتياجات السكانية

بدوره وزير الزراعة محمد حسان قطنا قال: إن الهدف من هذا اللقاء هو تحديد المسار الصحيح للمرحلة القادمة في إعداد المخططات التنظيمية التي تواكب وتلبي الاحتياجات السكانية والصناعية والزراعية، والخروج بأسس تعتمد معايير بيئية واقتصادية واجتماعية وعمرانية، قائلاً: يجب ألا ننظر إلى العمران فقط وإنما يجب أن ننظر للأراضي بتوصيفها، ولابد قبل الولوج إلى داخل مخططاتها التنظيمية أن ننظر إلى ما يحدث خارجها ومعالجة كل المخالفات الموجودة حالياً على الأراضي الزراعية.

وفي المستقبل يجب ألا يكون هناك أي توسع في المخططات التنظيمية على حساب الأراضي الزراعية والاتجاه فقط بالأراضي التي لا يمكن استثمارها زراعياً لأن أمننا الغذائي أصبح متوقفاً على ما تبقى من أراضي زراعية وحراجية تعتبر هي مصدر الغذاء والبيئة، مشيراً إلى أن أساس التخطيط العمراني يجب أن يستند إلى ميزان استعمالات الأراضي وعدم المساس بالأراضي الزراعية والحراجية التي تعتبر المتنفس الطبيعي وتحقق الأمن الغذائي.

### محددات معينة

وقدم الوزير قطنا خلال اللقاء عرضاً تحت عنوان «دور الأسس التخطيطية بالحفاظ على الأراضي الزراعية عند إعداد المخططات التنظيمية» بيّن فيه أن وزارة الزراعة تعتمد عدة محددات للدخول للمناطق التنظيمية بدءاً من قانون أملاك الدولة الذي من خلاله يمكن تحديد الأراضي غير الصالحة للزراعة لاستثمارها في مجالات عمرانية، وقانون الحراج الذي يضمن المحافظة على بيئتنا سياحياً وهو المنفذ الرئيس لتوفير الأماكن السياحية، وأيضاً قانون البادية الذي ينظم العمل في البادية ويضع الأسس التي توفر احتياجات السكان واستقرارهم، وهناك الخطة الإنتاجية الزراعية وإستراتيجية تطوير القطاع الزراعي ومحددات استثمار الأراضي إلى جانب العديد من القوانين والقرارات والبلاغات ذات الصلة.

ولفت الوزير إلى ضرورة امتلاك رؤية واضحة للتعامل مع أي منطقة في المخطط التنظيمي وفق معايير وتوجهات تعتمد ميزان استعمالات الأراضي ومعالجة المخالفات خارج المخططات ووقف التعدي على الأراضي الزراعية عبر معالجة قانونية. واقترح الوزير اتباع أسلوب الجزر العمرانية التي تجعل المخطط العمراني غير متصل تماماً ولكنه يراعي التضاد الاستدامة والبيئة والاستثمار الزراعي وذلك كله في سبيل تحقيق الأمن الغذائي والحفاظ على الأراضي الزراعية لتلبية احتياجات الطلب المحلي من المنتجات الغذائية.

### الحفاظ على الهوية العمرانية

وفي سياق متصل أكد وزير السياحة المهندس محمد رامي مارتيني أهمية الحفاظ على الهوية العمرانية لكل منطقة وإبراز الخصوصية والتوجه لتحقيق التنمية المكانية فيها. مؤكداً أن هناك عدة مشاريع وطنية يتم العمل عليها، مشدداً على أهمية إعادة النظر في أسس التخطيط العمراني من التجارب الماضية وهناك أيضاً مصطلحات يجب إلغاؤها مثل مصطلح الاصطياف الذي لم يعد أولوية بالنسبة للوزارة وأصبح التوجه للسياحة الشعبية.

### تنظيم العمل

بدوره وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور بسام إبراهيم أكد أهمية التخطيط الإقليمي في تنظيم العمل وضمان عدم التداخل بين المناطق وأن يكون هناك توزع صحيح ضمن التخطيط العمراني سواء للجامعات أم غيرها.

**وزير الزراعة:**

## يجب عدم المساس بالأراضي الزراعية

**وزير السياحة:**

## أهمية الحفاظ على الهوية العمرانية لكل منطقة وإبراز خصوصيتها

**وزير التعليم العالي:**

## أن يكون هناك توزع صحيح للجامعات ضمن التخطيط العمراني